**أبحاث مؤتمر الاقتصـاد في ليبيا**

**بين تحليل الواقع وآليات التطوير**

**تحت شعار**

**(ليبيا بين إعادة الإعمار والاستثمار)**

**لجنة التحرير**

**د. محمد سليمان محمد اكريم د. يـــــونــــس علـــــى اسعيـــــــــد محاضربقسم إدارة الأعمال جامعة عمر المختار محاضر بقسم الاقتصاد جامعة بنغازي**

**د. علــــي سعيـــــــد الشريـــــــف**

**محاضر بقسم الاقتصاد جامعة بنغازي**

مراجعة لغوية

**علي الورفلي**

منشورات جامعة بنغازي يناير 2014م.

بنغازي- يناير 2014م

**الفهـــــــــــرس**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ت** | **البيـــــــــــــــــــان** | **رقم الصفحة** |
| **أ** | **تقديم** |  |
| **ب** | **مقدمة** |  |
| **ج** | **كلمة رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاقتصاد الليبي** |  |
| **د** | **أهداف مؤتمر الاقتصاد الليبي** |  |
| **هـ** | **محاور مؤتمر الاقتصاد الليبي** |  |
| **و** | **اللجان المنظمة لمؤتمر الاقتصاد الليبي** |  |
| **ز** | **البيان الختامي وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الليبي** |  |
| 1 - الجلسة العلمية الأولى: | | |
| 1-1 | السياسة النقدية في ليبيا وفعالية دورها في النشاط الاقتصادي  د.علي رمضان شنيبيش |  |
| 1-2 | قيمة الدينار الليبي والتنمية الاقتصادية  أ. د. عطية المهدي الفيتوري |  |
| 1-3 | أثر النقود الإلكترونية على دور المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية  أ. محمد إدريس علي أ. محمود صالح عامر |  |
| 1-4 | تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا د. يونـس علـي أسـعيد البرغثي د. علــي ســعيد الشــريف |  |
| 2- الجلسة العلمية الثانية | | |
| 2-1 | كيفية تطوير سوق المال الليبي للنهوض بالاقتصاد الليبي  أ. محمد أحمد عمران بن سليم |  |
| 2-2 | التنمية المكانية للإستثمار الصناعي في ليبيا- الواقع والمتوقع  د. حسن أحمد الطيب بنطاهر |  |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **ت** | | **البيـــــــــــــــــــــــان** | **رقم الصفحة** |
| **3- الجلسة العلمية الثالثة** | | | |
| 3-1 | أساليب التمويل الإسلامية ومدى ملائمتها لطبيعة المشروعات الصغرى والمتوسطة  د. محمد سليمان محمد اكريم................................................... | |  |
| 3-2 | أهمية المصارف الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي- الواقع والتحديات، بالإشارة إلى التجربة الليبية.  أ. مجدي عثمان الورشفاني......................................................... | |  |
| 3-3 | أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي.  أ.د. محمد خليل فياض............................................................... | |  |
| 3-4 | دور الزكاة في علاج مشكلة البطالة.  د. عبد العزيز علي صداقة........................................................... | |  |
| 4- الجلسة العلمية الرابعة | | | |
| 4-1 | | الحماية القانونية لحق المستهلك في الإعلامفي ضوء القانون رقم 23 لسنة 2010م بشأن النشاط الاقتصادي.  أ.د.موسى مسعود ارحومة............................................................ |  |
| 4-2 | | قراءة في القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.  د. إبتسام أحمد بحيح ................................................................... |  |
| 4-3 | | في الحجز لديها على الحسابات الجارية .  د. خليفة الصغير........................ |  |
| 4-4 | | القانون الليبي لحماية المستهلك، ملاحظات اولية.  د. رحاب محمد سعود........................................................ |  |
| 5- الجلسة العلمية الخامسة | | | |
| 5-1 | | أثر تمكين المرأة على التنمية الاقتصادية.  أ. نوارة علي أحمد طقوق .................................................. |  |
| 5-2 | | الخلل الهيكلي والنمو الاقتصادي والتشغيل في ليبيا.  د.سهام يوسف علي د. عبد الله إبراهيم نور الدين |  |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ت** | **البيـــــــــــــــــــــــان** | **رقم الصفحة** |
| 5-3 | السياسات الاسكانية في ليبيا والصعوبات التي تواجهها.  د.عائشة عبد السلام العالم........................................................... |  |
| 5-4 | الآثار الاقتصادية لبعض مؤشرات التنمية الزراعية على القطاع الزراعي في ليبيا.  د. عوض بالقاسم لعيرج..............................................................  أحمد محمد فراج..................................................................... |  |
| 6- الجلسة العلمية السادسة | | |
| 6-1 | رؤية نحو إستراتيجية تطوير القطاع الخاص.  م. هاني صالح ادغيم................................................................ |  |
| 6-2 | الدور التنموي لقطاع الصناعة التحويلية.  د. محمد عمر الشويرف.............................................................. |  |
| 6-3 | العلاقات التشابكية لمشروعات القطاع الخاص والقطاع العام.  أ. نعيمة محمد أحمد................................................................ |  |
| 6-4 | دور الدولة في التنمية الاقتصادية.  أ.د. بالقاسم عمر الطبولي..........................................................  أ. أميمة نجيب الشيخي............................................................. |  |
| 7 | الجلسة العلمية السابعة |  |
| 7-1 | إطار عام لحوكمة مؤسسات الأعمال.  د. طارق عياد العرفي.............................................................  د. بشير فتحي الطياش............................................................ |  |
| 7-2 | تحليل البيئة الداخلية والخارجية للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، باستخدام نموذج التحليل الرباعي(SWOT).  أ. عبد السلام سالم الجالي....................................................... |  |
| 7-3 | تقييم القانون رقم (7) لسنة (2010) بشأن ضرائب الدخل.  أ.أحمد فضيل سعد............................................................. |  |

الجلسة العلمية الأولى

# 1-4- تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا

# د. يونـس علـي أسـعيد البرغثي*[[1]](#footnote-1)\** د. علــي ســعيد الشــريف *[[2]](#footnote-2)\*\**

# ملخص البحث:

# يهدف البحث إلي دراسة تأثير السياسة النقدية في ليبيا على الاستقرار النقدي كأحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة من خلال دراسة تأثير عرض النقود على مستوى الاسعار ومعدل التضخم .

و في سبيل ذلك تم استخدام اسلوبين مختلفين هما :

1. تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات النقدية والاستقرار النقدي باستخدام بعض مقاييس ومؤشرات الاستقرار النقدي.
2. قياس تأثير عرض النقود (كمعبر عن السياسة النقدية ) على معدل التضخم (كمعبر عن الاستقرار النقدي ) باستخدام اختبار التكامل المشترك.

وقد توصل البحث إلى وجود علاقة قوية بين عرض النقود ومعدل التضخم ، الأمر الذي يعكس الدور الذي لعبته السياسة النقدية في تصعيد الضغوط التضخمية في الاقتصاد الليبي خاصة خلال الفترة 1981 - 1999

# مقـــدمة:

يلقى موضوع السياسة الاقتصادية اهتماماً متزايداً من قبل صانعي القرار في معظم بلدان العالم،وذلك لما للسياسة الاقتصادية من دور مهم في إرساء الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

وتعرف السياسة الاقتصادية الكلية بأنها مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل والتدابير التي تضعها الدولة (أو السلطات المسئولة والمتمثلة في المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية وغيرها) من أجل تسهيل عملية تحقيق أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة.[[3]](#footnote-3)

وتمثل السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية (المصرف المركزي) للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.[[4]](#footnote-4)

ويعكس هذا التعريف قيام المصرف المركزي باستخدام عرض النقود كأداة لتحقيق أهداف الاقتصاد القومي،حيث تساهم السياسة النقدية بجانب السياسات الأخرى (المالية والتجارية.....إلخ) في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وزيادة التوظف وتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل التباين في توزيع الدخل،وغيرها من الأهداف الاقتصادية الكلية.

ويعتبر الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية،حيث تعمل مختلف البلدان على مكافحة التضخم وما يترتب عنه من آثار اقتصادية واجتماعية سيئة؛ حيث تبين النظرية الاقتصادية أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار. فقد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل نمو عرض النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجؤ إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود، وأستدل على ذلك بتجارب ألمانيا الغربية وأيطإليا وفرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ويناقش البحث مدى تأثير السياسة النقدية في ليبيا على الاستقرار النقدي،من خلال دراسة عرض النقود (متغير يعبر عن السياسة النقدية) على المستوى العام للأسعار ومعدل التضخم (متغيرات تعبر عن الاستقرار النقدي).

**مشكلة البحث:**

يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال قيام المصرف المركزي بتحديد حجم النقود الملائم لحالة الاقتصاد الوطني،فالمصرف المركزي بإعتباره المسئول عن تحديد عرض النقود والسيولة المحلية في الاقتصاد،يستطيع أن يؤثر أيجاباً على أداء الاقتصاد الوطني إذا ما نجح في تحديد كمية النقود المناسبة لحالة الاقتصاد،أما إذا ما فشل في تحديد ذلك الحجم المناسب لحالة النشاط الاقتصادي في البلد فإن تأثيره على أداء الاقتصاد سيكون عكس ذلك،وعندها سيدخل الاقتصاد إما في حالة من الركود الاقتصادي بسبب إنخفاض حجم عرض النقود أو في حالة من الضغوط التضخمية بسبب زيادة حجم عرض النقود عن الحجم المطلوب لتحقيق الاستقرار النقدي.

فالمصرف المركزي في أي دولة يكون دائماً أمام إشكالية كبيرة وهي تحديد الحجم الأمثل لعرض النقود الملائم لحالة الاقتصاد الوطني واللازم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد، فكلما توسع المصرف المركزي في عرض النقود كلما ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وسيستمر ذلك إلى حد معين، إذا استمر بعده المصرف المركزي في زيادة المعروض النقدي فإنه سيدخل الاقتصاد في مشكلة أخرى وهي زيادة معدل التضخم وما يترتب عنه من آثار اقتصادية واجتماعية سيئة.

فالنظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات السابقة تبين وجود علاقة طردية بين نمو عرض النقود والنمو الاقتصادي،ولكنها في نفس الوقت تبين وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم.

وعليه يتعين على المصرف المركزي أن يساهم من خلال سياسته النقدية في زيادة معدل النمو الاقتصادي، ولكنه في نفس الوقت يجب أن لا يخل بالاستقرار النقدي،وهذا الأمر يتطلب من المصرف المركزي تحديد حجم المعروض النقدي الذي يتناسب مع حالة النشاط الاقتصادي وتحقيق الهدفين معاً.

**فرضية البحث:**

إن المتغيرات النقدية مثل عرض النقود تؤثر سلباً على حالة الاستقرار النقدي (أي كلما زاد عرض النقود كلما أزداد معدل التضخم،وكلما انخفض عرض النقود أو حجم الائتمان كلما انخفض معدل التضخم).

**هــدف البحث:**

يهدف البحث إلى دراسة تأثير السياسة النقدية في ليبيا على الاستقرار النقدي من خلال دراسة تأثير عرض النقود على مستوى الأسعار ومعدل التضخم، بالإضافة إلى تقديم بعض المقترحات حول مستقبل السياسة النقدية في ليبيا.

**منهج وأسلوب البحث:**

يعتمد البحث على استخدام نوعين من أساليب البحث العلمي وهما:

1. أسلوب البحث الوصفي التحليلي القائم على تشخيص ووصف الظاهرة محل الدراسة، وتفسير العوامل المرتبطة بها،ومن ثم تقييم الوضع الراهن لهذه الظاهرة،والتنبؤ بمستقبلها.
2. أسلوب البحث الكمي القائم على قياس أثر المتغيرات التفسيرية (النقدية) على المتغير التابع (الاستقرار النقدي) بغرض اختبار فرضيات البحث والوصول إلى نتائج بخصوصها.

**تقسيمات البحث:**

سيتم تقسيم البحث على النحو التالي:

1. الإطار النظري.
2. الدراسات السابقة.
3. تأثير أهم المتغيرات النقدية على الاستقرار النقدي في ليبيا.

(3-1) مقاييس ومؤشرات الاستقرار النقدي في الأدب الاقتصادي.

(3-2) قياس ( تقدير) أثر عرض النقود على الاستقرار النقدي.

1. التوصيات المقترحة.
2. **الإطار النظـري والفكـري:**

بمراجعة تاريخ الفكر الاقتصادي فيما يختص بمشكلة الاستقرار النقدي نجد أن البداية الفعلية لدراسة هذه الظاهرة بدأت مع ظهور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في منتصف القرن الثامن عشر، ثم توالت إسهامات المدارس الأخرى.

وتعتبر نظرية كمية النقود هي أولى النظريات المتعلقة بالرؤية التقليدية للتضخم، فقد صيغت هذه النظرية على يد عدد من الاقتصاديين الكلاسيك أمثال"دايفد ريكاردوD. Ricardo"، "وجون ستيوراث ميل J.S.Mill "، " وألفريد مارشال A. Marshall "، ثم تطورت واشتهرت على يد " إرفنج فيشرI. Fisher " [[5]](#footnote-5)(2).

وتبين هذه النظرية وفقاً لمعادلة فيشر ( Ms. v = P.T) أن التغيرات في الأسعار إنما تكون بسبب التغير في كمية النقود المتداولة.

ففي ظل افتراض ثبات سرعة دوران النقود (V) والمرونة الكاملة للأسعار (P) فضلا عن عدد معلوم للمعاملات (T) التي تتم بين الناس عند حجم معين من الناتج، سيكون هناك تناسب محكم بين التغير في عرض النقود والتغير في المستوى العام للأسعار فإذا تغير عرض النقود بنسبة معينة فإن الأسعار تتغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

ولما تعرضت صياغة فيشر (I. Fisher) للانتقادات بسبب عدم وجود مقياس مقبول لحجم المعاملات (T) ظهرت صياغة جديدة لنظرية كمية النقود وهي معادلة كيمبردج (Cambridge Equation) والتي صيغت على يد العديد من الاقتصاديين الانجليز وعلى رأسهم ألفريد مارشال A. Marshall وبيجو (Pigou).

وتأخذ معادلة كيمبردج الصيغة التالية: [[6]](#footnote-6)(1)

MS. V = P. Q

حيث (V) معدل دوران النقود في شراء السلع النهائية، (P) متوسط أسعار السلع النهائية،(Q) الكمية العينية للسلع النهائية.

وفي ظل افتراض مرونة الأسعار (P) وثبات سرعة دوران النقود (V) فإن (Q) ستكون عند أعلى مستوى لها، وهذا يعنى أن المستوى العام للأسعار سيتغير بنفس نسبة التغير في النقود.

والتضخم وفقاً لهذه الصيغة ينسب إلى التغير في تلك النسبة من الدخل التي يحتفظ في شكل نقود سائلة [[7]](#footnote-7)(2).

فإذا كان هناك ميل لدى الأفراد للاحتفاظ بحجم أكبر من الأرصدة النقدية، فإن إنفاقهم النقدي على السلع والخدمات سينخفض، ومن ثم تنخفض الأسعار، أما إذا ما خفض الأفراد حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها، فإن إنفاقهم النقدي على السلع والخدمات سيزداد، وهذا الأمر سيؤدى حتماً إلى ارتفاع الأسعار وذلك في ظل افتراض التوظف الكامل.[[8]](#footnote-8)(3)

وبصفة عامة فإن الكلاسيك يفسرون ارتفاع الأسعار (التضخم) بزيادة عرض النقود، وبناءً على ذلك فإن تخفيض التضخم يتطلب بالضرورة تخفيض عرض النقود[[9]](#footnote-9)(1).

أي أن الكلاسيك (وفق كل من معادلة فيشر ومعادلة كيمبردج) يفسرون ارتفاع الأسعار (التضخم) بزيادة عرض النقود (وبنفس النسبة) ولكن مع اختلاف التحليل في كل حالة، حيث ترتكز معادلة فيشر على فكرة الأنفاق وسرعة التداول وهي العوامل التي تحدد عرض النقود بينما تركز معادلة كيمبردج على فكرة الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد أي أنها أدخلت الطلب على النقود كمحدد يفسر التغيرات التي تحدث للمستوى العام للأسعار (التضخم).

ويفسر الكينزيون التضخم من خلال نظرية تضخم الطلب ونظرية تضخم التكاليف على النحو التالي:

1. **نظــرية تضخم الطلب**:

يعزى ارتفاع الأسعار وفقا لهذه النظرية إلى زيادة الطلب الكلى الحقيقي عند مختلف مستويات الأسعار[[10]](#footnote-10)(2).

وكما قبل الكينزيون نظرية تضخم الطلب كتفسير للتضخم فقد قبلها اقتصاديون آخرون من مدرسة النقوديين، ولكن مع ملاحظة وجود فارق بين الفريقين حول أسباب انتقال منحنى الطلب الكلى إلى أعلى، إذ يراه الكينزيون كنتيجة لتغير السلوك الإستهلاكي أو الاستثماري للقطاع الخاص أو لتغير السياسة المالية، بينما يراه النقوديون كنتيجة لزيادة عرض النقود، وقد عبر عن هذا الرأي فريدمان Friedman عندما قال " لقد اتبعت الكثير من البلدان بما فيها الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب سياسة النقود الرخيصة تحت تأثير آراء كينز... ولقد عانت كل دولة من التضخم الواضح أو من شبكة من الضوابط أحياناً بفاعلية وأحياناً أخرى بدون فاعلية، لمواجهة الضغوط التضخمية، وفي كل حالة زاد عرض النقود نتيجة إتباع تلك السياسات وزادت الأسعار أيضاً [[11]](#footnote-11)(1).

ورغم هذا الفارق بين الفريقين إلا أن التحليل الكينزى يقضى بأن التضخم لا يمكن أن يحدث نتيجة للسياسة المالية وحدها ما لم تكن مدعومة بزيادة في عرض النقود [[12]](#footnote-12)(2).

فحسب كينز آلية تأثير عرض النقود على مستوى الأسعار يتوقف على حالة التوظف في الاقتصاد، فإذا كانت هناك موارد معطلة فإن زيادة عرض النقود ستنعكس في صورة زيادة في مستوى التوظف والدخل، وقد لا تزداد الأسعار، أو أنها ترتفع بشكل ضئيل، أما في حالة عدم وجود موارد معطلة فإن زيادة عرض النقود ستنعكس بشكل مباشر في صورة ارتفاع في الأسعار، وعندها تكون نظرية كمية النقود صحيحة في حالة التوظف الكامل [[13]](#footnote-13)(3).

1. **نظــــرية تضخم التكاليف:**

طبقاً لهذه النظرية يحدث التضخم بسبب انتقال دالة العرض الكلى وليس بسبب زيادة الطلب الكلى، فعند زيادة الأجور النقدية أو زيادة أسعار المواد الأولية ينخفض العرض الكلي وهذا يؤدى إلى زيادة مستوى الأسعار (التضخم)، فتضخم التكاليف لا يحدث نتيجة لاختلال بين العرض الكلى والطلب، بل يحدث بسبب أوضاع احتكارية في سوق عوامل الإنتاج أو سوق السلع [[14]](#footnote-14)(4).

ويبين التحليل السابق أن تخفيض الأسعار (تخفيض التضخم) سيكون على حساب التقليل من التوظف (زيادة مستوى البطالة)، وهذا ما توصل إليه فيليبس، عند دراسته للعلاقة بين معدل البطالة وبين نمو الأجور النقدية خلال فترة معينة، حيث وجد أنه عندما ترتفع معدلات التوظف (يوجد طلب كبير على العمل) فإن معدلات زيادة الأجور النقدية ترتفع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع وبالتالي يزداد المستوى العام للأسعار (التضخم) وقد يزداد نتيجة لزيادة التكاليف (انخفاض العرض).

وقد طور كل من سولو وساميلسون (Solow ، Samuelson) هذه العلاقة إلى علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وقد عرفت هذه العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم في أدبيات الاقتصاد باسم منحنى فيلبس أو المنحنى الشبيه بمنحنى فيلبس.

ويبين هذا المنحى عدم إمكانية تحقيق الحكومات للمستويات المرغوبة من التضخم والبطالة آنياً[[15]](#footnote-15)(1).

ولكن مع مطلع عقد السبعينيات برزت للاقتصاديين ظاهرة جديدة لم تكن مألوفة من قبل وهي ظاهرة تزامن التضخم والبطالة في نفس الفترة، وقد عرفت هذه الظاهرة في أدبيات الاقتصاديات بالتضخم الركودي (Stagflation)، الذي يعبر عن وجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة، الأمر الذي دعا العديد من التيارات الفكرية إلى توجيه الانتقاد لمنحنى فيليبس، وعلى رأس هذه التيارات المدرسة النقودية (Monetarists) بزعامة الاقتصادي المعروف ميلتون فريدمان (M.Friedman)، حيث تبين هذه المدرسة أن العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة تكون في المدى القصير فقط ويرى النقوديون أن سبب وجود التضخم هو زيادة عرض النقود.

وفي هذا يقول فريدمان أن التضخم دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية...، وينتج عن زيادة عرض النقود بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاج [[16]](#footnote-16)(1).

كما يعتقد النقوديون أن تحكم السلطات النقدية في معدل نمو الكمية المعروضة من النقود وجعله يتغير في حدود معينة سيمنع استمرار التضخم[[17]](#footnote-17)(2)، ويقترح فريدمان أن يزداد عرض النقود بمعدل ثابت (من 3% إلى 4%) سنوياً[[18]](#footnote-18)(3). ويعلل ذلك بأن التغيرات النقدية غير الثابتة تؤدى إلى تحقيق آثار غير استقرارية في الاقتصاد، أي أن عدم الاستقرار الاقتصادي يعود إلى عدم الاستقرار النقدي، كما أن ثبات معدل نمو عرض النقود يمكن السياسة النقدية من أن تجعل الاضطرابات الناجمة عن المصادر الأخرى عند حدها الأدنى.

كما أن زيادة عرض النقود بمعدل ثابت سيؤدى إلى استقرار الأسعار في الأمد الطويل، ويكون بالإمكان التنبؤ بها، فطالما أن معدل نمو الإنتاج في الأمد الطويل يعتمد على عوامل كثيرة، منها معدل نمو عرض العمال، ومعدل نمو التراكم الرأسمالي، فإن النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق سواء ارتفعت الأسعار أم انخفضت، بشرط أن تكون التغيرات في مستوى الأسعار معتدلة، ويمكن التنبؤ بها إلى درجة معقولة [[19]](#footnote-19)(4). حيث يرى فريدمان أنه في الزمن الطويل تكون النقود تقريباً محايدة، من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي)، ويقتصر أثرها في المدى الطويل على المستوى العام للأسعار[[20]](#footnote-20)(5).

ويرى النقوديون على عكس الكينزيين أن السياسة المالية سوف لا تكون فاعلة في معالجة التضخم إن لم يصاحبها انخفاض في عرض النقود فضلاً عن رفضهم لبرامج ترشيد الأجور والأسعار التي يقترحها الكينزيون[[21]](#footnote-21)(1) لتخفيض التكاليف المرتبطة بتخفيض معدل التضخم، بل أنهم يعتقدون أن الاقتصاد الحر المعتمد على قوى السوق قادر على تحقيق التوازن، وسيكون التوظف عندئذ قريب من التوظف الكامل فالأسعار والأجور النقدية ستتغير لتحقيق أجر حقيقي يحقق ذلك المستوى من التوظف.

وقد أضاف فريدمان لمعطيات نظرية كمية النقود عنصر التوقعات، مشيراً إلى أن توقع ارتفاعها سيؤدى إلى زيادة إقبال الأفراد على الإنفاق في الوقت الحالي، ومن ثم زيادة سرعة تداول النقود مما يؤدى إلى تغذية التضخم ليفضى إلى ما يسمى بحمي التضخم Hyperinflation.

ومن جهة أخرى ظهر في بداية عقد الثمانينيات تيار فكرى آخر عرف باقتصاديي جانب العرض[[22]](#footnote-22)(2)supply- side economists، يعتقد بعدم وجود علاقة تبادلية بين البطالة والتضخم في المدى القصير، وإنه يمكن تخفيض كل منهما بإتباع سياسات مصممة لزيادة العرض الكلى من السلع والخدمات [[23]](#footnote-23)(3)، تتمثل في إحداث تخفيضات كبيرة في المعدلات الضريبية بما يؤدى إلى زيادة حوافز الأفراد للعمل والادخار والاستثمار، وتكون النتيجة زيادة العرض الكلى والتوظف وانخفاض المستوى العام للأسعار، ففي الوقت الذي يركز الكنزيون على إدارة الطلب الإجمالي، يعتقد اقتصاديو جانب العرض إن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والإدخار والمجازفة الرأسمالية، وبالتالي فإنهم يسعون إلى تجنب كل الأمور التي تعيق عمل الحوافز مثل ارتفاع معدلات الضرائب.

وفي نفس الوقت كانت هناك رؤى مشتركة تجمع بين النقوديين ومدرسة جانب العرض، إلا إن أنصار جانب العرض يأخذون على النقوديين تركيزهم على المعروض من النقد وإهمالهم الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي (جانب العرض)، إذ يؤكدون وبشكل خاص مسألة الحوافز لزيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات في علاج مشكلات النظام الرأسمالي ومنها مشكلات الركود التضخمي.

وعلى هذا الأساس يفهم أنصار مدرسة اقتصادي جانب العرض أن السياسة النقدية الواجب إتباعها هي سياسات النقود الرخيصة (Policies Cheap money) بدلاً من السياسات النقدية والائتمانية الانكماشية التي تؤثر سلباً في إمكانية إنعاش جانب العرض، إذ إن الائتمان الميسر وذا الكلفة المنخفضة (حسب رأيهم في أسعار فائدة منخفضة) من شأنه أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة إلى الإنتاج والإنتاجية، بمعنى إن انخفاض تكلفة الائتمان سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة العرض الإجمالي، وهنا سوف ينتقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد من خلال جانب العرض الإجمالي وليس الطلب الإجمالي، أي إن أساس السياسة النقدية التي يؤمن بها أصحاب هذه المدرسة تتمثل في سياسة النقود الرخيصة والائتمان الميسر.[[24]](#footnote-24)(1)

كما تبين مدرسة التوقعات الرشيدة وجهة نظر أخرى لا تتفق مع الكينزيين أو النقوديين، حيث يعتقد منظرو هذه المدرسة بعدم وجود علاقة تبادلية ( Trade off) بين التضخم والبطالة حتى في الأجل القصير، وبناءً على ذلك – حسب هذه المدرسة – يمكن تخفيض التضخم بدون تكاليف، ويفضل منظرو هذه المدرسة أتباع سياسة نقدية أقل توسعية لعلاج التضخم.

1. **بعض الدراســات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات التي حاولت تحليل وقياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي، وقد اختلفت هذه الدراسات سواء من حيث عدد المتغيرات المستخدمة ونوعيتها أو من حيث النموذج الاقتصادي المستخدم أو من حيث نطاق الدراسة أو من حيث النتائج المتحصل عليها، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:-

**2-1دراســــــــــة [[25]](#footnote-25)(1)TAN EU. CHYE، M. SEMUDRAM**

تهدف هذه الدراسة إلى شرح مسببات التضخم في الاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1986-1960، واستخدمت الدراسة نموذج بسيط مكون من معادلة واحدة لقياس العلاقة بين معدل التوسع النقدي ومعدل التضخم بقيم مبطأة لسنة واحدة (كمتغيرين تفسيريين) وبين معدل التضخم الحالي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود وعلاقة طردية بين هذين المتغيرين ومعدل التضخم، كما توصلت الدراسة إلى أن أثر التوسع النقدي في السنة السابقة يكون أكبر على معدل التضخم الحالي كلما كان معدل التوسع في العام السابق أكبر من معدل التضخم في ذات العام.

**2-2 دراســــــة** [[26]](#footnote-26)(2) **DHANESHWAR GHURA**

تناقش هذه الدراسة أثر السياسات الكلية وخاصة النقدية والمالية على ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية وهي (التضخم، نمو الدخل النقدي، نمو الدخل الحقيقي) كلاً على حدة، واشتملت الدراسة على (33) دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء، خلال الفترة 1987-1970، وذلك باستخدام أسلوب المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2 SLS) مع الأخذ في الاعتبار عنصر الإبطاء الزمني.

وقد توصلت الدراسة فيما يختص بالاستقرار النقدي إلى أن نمو المعروض النقدي الحالي والمبطئ هو العنصر المؤثر الرئيسي في عملية التضخم، بينما يحتل نمو عجز الموازنة المرتبة الثانية بعد نمو عرض النقود.

**2-3 دراســـــــة(2) 1995McCandless and Weber**

وقد قام خلالها كل من ماكندلس وفيبر عام 1995 بدراسة العلاقة بين معدلات التضخم وعرض النقود في (110) دولة خلال الفترة 1960-1994، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين معدلات التضخم وعرض النقود.

**2-4 دراســـــة (3)Carlo and Orest 1999**

استخدمت هذه الدراسة نموذج(var) Vector Auto Regression لقياس تأثير السياسة النقدية على كل من النمو والتضخم بكل من بلدان الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، مع إجراء المقارنة بينهما، وقد استخدمت الدراسة المتغيرات التالية: (النقود الاسمية،الناتج الحقيقي،الأسعار، معدل الفائدة الاسمي،سعر الصرف،التوقعات)، وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير المتغيرات النقدية على الناتج الحقيقي في بلدان الاتحاد الأوربي أقل مما هو عليه في الولايات المتحدة،بينما يكون تأثير المتغيرات النقدية على التضخم لبلدان الإتحاد الأوربي أكبر مما هو عليه في الولايات المتحدة،وبصرف النظر عن نتائج هذه المقارنة إلا أن هذه الدراسة تعكس وجود علاقة طردية ما بين السياسة النقدية التوسعية وتزايد الضغوط التضخمية.

1. **تأثير أهم المتغيرات النقدية على الاستقرار النقـــدي:**

لدراسة وتحليل الدور الذي لعبته السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في ليبيا، سنقوم أولا بمحاولة لتقدير وقياس أهم المؤشرات والمقاييس المعروفة في الأدب الاقتصادي لتحديد مستوى الاستقرار النقدي، وسيتم من خلالها استقراء العلاقة بين أهم المتغيرات النقدية ومستوى الاستقرار النقدي في الاقتصاد، ثم نقوم بمحاولة قياس أثر عرض النقود باعتباره أهم المتغيرات النقدية (متغيرات السياسة النقدية) على الاستقرار النقدي في ليبيا، باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

**1- 3 مقاييس ومؤشرات الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي:**

**3-1-1 المستوى العام للأسعار:**

تستخدم الإحصائيات الرسمية في ليبيا الرقم القياس لنفقة المعيشة في مدينة طرابلس للتعبير عن المستوى العام للأسعار في الدولة، ويتم وفق هذا المقياس اختيار مجموعة معينة من السلع والخدمات ذات أهمية في سلم أولويات المستهلكين في الاقتصاد الليبى.

ويبين الجدول رقم (1) الرقم القياسى لنفقة المعيشة في مدينة طرابلس المستخدم للتعبير عن المستوى العام للأسعار في ليبيا خلال الفترة (2007 -1970)

ويتبين من الجدول اتجاه الأسعار إلى التصاعد منذ بداية عقد السبعينات وحتى نهاية عقد التسعينيات ولم تأخذ هذه الأسعار في التناقص إلا بعد نهاية عقد التسعينات، الأمر الذي يعكس وقوع الاقتصاد الليبي تحت الضغوط التضخمية وخاصة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، بينما يعكس انخفاض الأسعار منذ عام 2000 انخفاض الضغوط التضخمية نسبياً.

وبربط التغيرات في المستوى العام للأسعار بالتغيرات في عرض النقود نجد أن تزايد عرض النقود وخاصة خلال عقد التسعينيات ساهم بشكل كبير في تزايد الضغوط التضخمية، الأمر الذي يعكس وجود علاقة طردية بين عرض النقود والمستوي العام للأسعار.

**3-1-2 معيـــار النمو في المستوى العام للأسعـــار(معدل التضخم):**

يمكن قياس ظاهرة عدم الاستقرار (تضخم أو انكماش) باستخدام معدل التغير السنوي في المستوي العام للأسعار.

فكلما زاد معدل نمو الأسعار كلما دل ذلك على زيادة معدل التضخم، وكلما قل معدل نمو الأسعار كلما دل ذلك على انخفاض معدل التضخم، وإذا كان معدل النمو في الأسعار سالباً فإن ذلك يعني أن الاقتصاد يعاني من مشكلة انكماش، أما إذا كان معدل النمو في الأسعار يساوي صفراً فإن ذلك يعني وجود حالة استقرار نقدي في الاقتصاد.

وبتحليل النتائج المتحققة بخصوص التضخم في الاقتصاد الليبي من خلال الجدول رقم (1) باستخدام معدل النمو في المستوى العام للأسعار ، نجد أن أعلي معدلات التضخم تحققت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين النمو في عرض النقود ومعدل التضخم.

**3-1-3 معيار الفجوة التضخمية والانكماشية:**

ويسمي أيضاً بمعيار فائض المعروض النقدي، وهي الطريقة التي يتبعها صندوق النقد الدولي[[27]](#footnote-27)(1).ووفقاً لهذا المعيار فإن الفجوة التضخمية (G) عبارة عن الفرق بين الزيادة في العرض النقدي (∆M) وبين الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد أن يحتفظوا به من دخل حقيقي (∆GnP) في شكل نقود، وذلك خلال فترة زمنية معينة [[28]](#footnote-28)(2).

ويأخذ هذا المعيار الصيغة التالية[[29]](#footnote-29)(3).

**G = ∆M - ( M / GNP) ∆ GNP**

فإن كانت قيمة المعيار موجبة فهذا يعني أن الزيادة في عرض النقود أكبر من الزيادة في الطلب على النقود (أكبر من الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي) وهذا يعني وجود فائض في المعروض النقدي يضغط باتجاه ارتفاع الأسعار.

أو بمعني آخر فإن القيمة الموجبة لهذا المعيار تعني زيادة نصيب الوحدة المنتجة في الاقتصاد من النقود الأمر الذي يعكس وجود ضغوط تضخمية.

أما إذا كانت قيمة هذا المعيار سالبة، فهذا يعني وجود فجوة انكماشية بسبب زيادة عرض النقود بمعدل أقل من الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي.

وعندما تكون قيمة هذا المعيار تساوي صفراً، فهذا يعكس وجود حالة من الاستقرار النقدي في الاقتصاد.

وتستند الفكرة التي يقوم عليها هذا المعيار إلى الاتجاهات المعاصرة لنظرية كمية النقود، التي تري أنه لكي تحافظ السلطات النقدية على استقرار مستوي الأسعار، فإن معدل النمو في العرض النقدي ينبغي أن ينمو عند معدل مستهدف يرتبط بمعدل نمو الاقتصاد [[30]](#footnote-30)(1).

وبالرجوع إلى الجدول (1) وباستخدام معيار الفجوة التضخمية للكشف عن حالة الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي واستقراء العلاقة بين عرض النقود والضغوط التضخمية نجد أن هذا المعيار حقق قيماً موجبة خلال معظم سنوات عقود السبعينات الأمر الذي يعكس وقوع الاقتصاد الليبي تحت ضغوط تضخمية طول هذه الفترة، بسبب زيادة عرض النقود بمعدل كبير مقارنة بالتغيرات التي حدثت في جانب الطلب الممثل بالناتج المحلي الحقيقي، هذا على الرغم من محاولة السلطات النقدية إتباع سياسة نقدية متحفظة خلال عقد الثمانينيات، حيث عملت السلطات النقدية على الحد من سرعة نمو عرض النقود لمواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن انخفاض الناتج المحلي، بشكل ملحوظ بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها ليبيا وبقية الدول المصدرة للنفط خلال عقد الثمانينيات، فالانخفاض الذي حدث في عرض النقود خلال الفترة (88-82) كان أقل من مستوى الانخفاض في الناتج القومي الحقيقي الأمر الذي أدي إلى استمرار الضغوط التضخمية حتى في الفترة التي أتبعت فيها السلطات النقدية سياسة نقدية انكماشية.

وتعكس فترة التسعينيات تخلي السلطات النقدية عن التحفظ في سياستها النقدية بالتوسع في عرض النقود، الأمر الذي أنعكس في تزايد الضغوط التضخمية.

ومن ناحية أخرى تظهر البيانات وجود فجوة انكماشية خلال الأعوام (2004-2000)، الأمر الذي يؤكد على نفس النتائج المتحصل عليها باستخدام المعيارين السابقين، ويرجع السبب في ظهور الفجوة الانكماشية خلال هذه الأعوام إلى نمو الناتج القومي الحقيقي بمعدل أكبر من معدل النمو في عرض النقود.

يوضح الشكل أعلاه تطور الاسعار وعلاقته بتطور كل من عرض النقود والناتج المحلي الحقيقي

## 3-1-4 معامل الاستقرار النقدي Coefficient of Monetary Stability .

إن معامل الاستقرار النقدي أو معامل الضغط التضخمي هو مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما بالاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود ضمن إطار نسبي، حيث تتم عملية مقارنة تطور عرض النقود بتطور الطلب على النقود[[31]](#footnote-31)(1).

فالزيادة في عرض النقود بمعدل أسرع من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي سيؤدي إلى اختلال بين تيار الأنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات ينعكس في وجود

فائض في الطلب يؤدي إلى رفع الأسعار.

ويأخذ معامل الاستقرار النقدي الصيغة التالية [[32]](#footnote-32)(1):

B = ( ∆M / M ) ÷ (∆ Y / Y )

حيث معامل الاستقرار النقدي B =

(∆M / M ) = معدل التغير في عرض النقود

(∆ Y / Y ) = معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

وتحدد حالة الاستقرار النقدي في الاقتصاد (تضخم أو انكماش أو استقرار) بناءً على قيمة معامل الاستقرار النقدي، التي تأخذ إحدى الصور التالية:

1. معامل الاستقرار النقدي يساوى واحد صحيح أو قريب منه، وهذا يعني وجود حالة استقرار نقدي في الاقتصاد.
2. معامل الاستقرار النقدي أكبر من الواحد صحيح، وهذا يعني وجود حالة التضخم في الاقتصاد، وتزداد حدته كلما زادت قيمة المعامل.
3. معامل الاستقرار النقدي أقل من الواحد صحيح، وهذا يعني وجود حالة انكماش في الاقتصاد، وتزداد حدته كلما قلت قيمة المعامل.

ولكن عند قياس هذا المعامل قد تظهر مشاكل في بعض الحالات، عند تفسير قيمة المعامل، فقد تكون إشارة المعامل سالبة رغم وجود حالة تضخم، أو تكون موجبة رغم وجود حالة انكماش، وهذا ما يدعونا إلى إجراء تعديل على صيغة معامل الاستقرار النقدي بشكل لا يؤثر على الأساس النظري الذي بني عليه هذا المعامل، مع تلافي مشاكل القياس المشار إليها وبذلك يكون معامل الاستقرار النقدي على النحو التالي:

B = ( ∆M / M ) - (∆ Y / Y )

وبذلك تأخذ قيمة معامل الاستقرار النقدي (B) إحدى الصور التالية[[33]](#footnote-33)(1):

1. معامل الاستقرار النقدي = صفر، وهذا يعني وجود حالة استقرار نقدي.
2. معامل الاستقرار النقدي أكبر من الصفر وهذا يعني وجود حالة تضخم.
3. معامل الاستقرار النقدي أقل من الصفر وهذا يعني وجود حالة انكماش.

وباستخدام معامل الاستقرار النقدي للكشف عن حالة الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي من خلال الجدول رقم (1) نجد الآتي:

حقق هذا المقياس قيماً موجبة خلال معظم سنوات العقود الثلاث الأولي الأمر الذي يؤكد ما تم التوصل إليه باستخدام المقاييس الأخرى، وهو وقوع الاقتصاد الليبي تحت ضغوط تضخمية، بسبب نمو عرض النقود بمعدل أسرع من نمو الناتج القومي الحقيقي، وحتى في الفترة التي تبنت فيها السلطات النقدية سياسة نقدية متحفظة وهي (1988-1982)، تبين قيمة معامل الاستقرار وجود ضغوط تضخمية، وذلك بسبب انخفاض الناتج المحلي الحقيقي بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة بسبب الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة والتي ترجع بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط العالمية.

ومن ناحية أخرى سجل معامل الاستقرار النقدي قيماً سالبة خلال الأعوام (2004-2000) الأمر الذي يعني دخول الاقتصاد الليبي في حالة انكماش اقتصادي، وهي نفس النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام المعايير السابقة والسبب وراء ذلك هو نمو الناتج القومي الحقيقي بمعدل أكبر من معدل نمو عرض النقود.

كما يمكن من خلال هذا المقياس استقراء وجود علاقة طردية بين التغيرات في عرض النقود والضغوط التضخمية.

**3-1-5 معيار الإفراط النقــدي بالنسبة لعرض النقود:**

بالإضافة إلى المقاييس السابقة وهي الأكثر شيوعاً في الاستخدام، هناك مقاييس أخرى تستخدم للتعبير عن معدل الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ومن بينها معدل الإفراط النقدي.

يقيس هذا المعيار الضغوط التضخمية بحساب كمية النقود الزائدة عن المستوي المناسب واللازم للمحافظة على ثبات الأسعار[[34]](#footnote-34)(1) ولحساب معيار الإفراط النقدي نقوم بالخطوات التالية:-

1. إيجاد متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتــــج المحلي الحقيقي من كمية النقود سنة الأســـــاس ( P0 ).

**P0 = M0 ÷ Y0**

حيث ( P0 ) = متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود في سنة الأساس.

(Mo ) = كمية النقود في سنة الأساس.

(Yo ) = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة الأساس.

1. حساب كميـــــة النقــــود الزائـــــدة عن المستـــــــوي المناسب والـــــلازم للمحافظة على ثبات الأسعــــار (أي حجم الإفراط النقدي الذي يزيد عن المستوي الأمثل لكمية النقود في الاقتصاد القومي في سنة القياس).

**MEt = Mt – Po Yt**

حيث MEt = حجم الإفراط النقدي الذي يزيد عن المستوي الأمثل لكمية النقود في الاقتصاد في السنة (t).

PO = متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود في سنة الأساس عند مستوي معين من الأسعار.

Yt = حجم الناتج المحلي الحقيقي في سنة القياس (t).

Mt = كمية النقود الفعلية في سنة القياس (t).

ويسمي المقدار ( Po Yt ) كمية النقود المثلي.

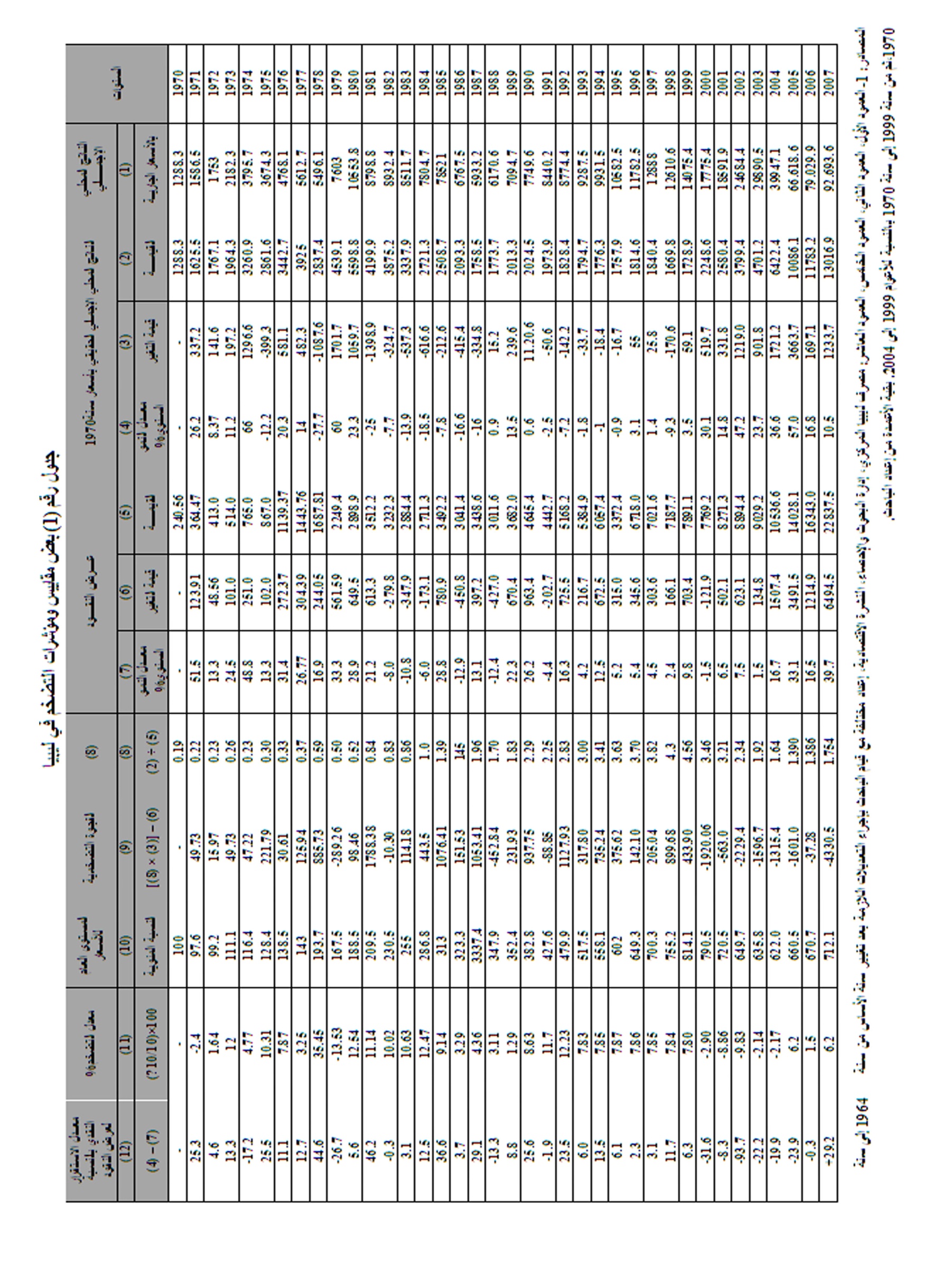
فإذا كانت كمية النقود Mt أكبر من كمية النقود المثلي ( Po Yt ) فإن ذلك يعني وجود حالة إفراط نقدي في الاقتصاد ستنعكس في شكل ضغوط تضخمية.

أما إذا كانت كمية النقود Mt أقل من كمية النقود المثلي فإن ذلك يعني وجود حالة انكماش اقتصادي في البلد مقارنة بسنة الأساس.

1. حساب معيار الإفراط النقدي في سنة القياس ( t ) (أي نسبة الإفراط النقدي إلى الناتج الحقيقي في سنة القياس).

**Ht = MEt ÷ Yt**

ويبين هذا المعيار أن ثبات مستوي الأسعار (الاستقرار النقدي) يقتضي ثبات مستوي نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود في سنة الأساس، والذي يمكن اعتباره بمثابة السعر النقدي لوحدة الناتج [[35]](#footnote-35)(1).



ولاستخدام هذا المعيار لقياس أثر التغيرات في عرض النقود على الاستقرار النقدي نستعين بالجدول (2) حيث يبين هذا الجدول تزايد حجم الإفراط النقدي منذ عام 1971 حيث بلغ (60.9) مليون دينار حتى وصل عام 1981 إلى (2727.8) مليون دينار، ولكنه بعد ذلك أخذ في التناقص خلال الأعوام الثلاثة التالية حتى وصل عام 1984 إلى(2203.1) مليون دينار وذلك بسبب السياسة النقدية المتحفظة المتبعة خلال عقد الثمانينيات ولم يزداد حجم الإفراط النقدي بشكل ملحوظ إلا مع عام 1989 واستمر في التزايد حتى وصل عام 2004 إلى مليون دينار (9337.2)، ويرجع ذلك إلى السياسة النقدية التوسعية المتبعة منذ عام 1989.

وتبين نسبة الإفراط النقدي أيضاً تزايداً ملحوظاً في هذه النسبة خلال سنوات الدراسة باستثناء بعض السنوات، فمثلاً حققت سنة 1979 انخفاضاً في هذه النسبة من (40.8 %) عام 1978 إلى (30.9 %) عام 1979 وذلك بسبب الزيادة الملحوظة في الناتج القومي الحقيقي خلال عام 1979 كنتيجة لتزايد أسعار النفط العالمية في تلك السنة.

ويلاحظ أنه خلال عقد الثمانينيات لم تنخفض هذه النسبة رغم إتباع سياسة نقدية متحفظة في تلك الفترة، وذلك راجع إلى انخفاض الناتج القومي الحقيقي بنسبة أكبر من نسبة انخفاضعرض النقود.

واستمرت الزيادة في نسبة الإفراط النقدي حتى عام 1999 حيث وصلت إلى (437.7 %) تم بدأت في الانخفاض حتى وصلت عام 2004 إلى (145.4%).

يبين معدل الإفراط النقدي أن عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات هي أكثر المراحل تعرضاً لضغوط تضخمية حيث حقق معدل الإفراط النقدي في عقد الثمانينات قيم أعلي نسبياً مما كانت عليه في عقد السبعينيات، كما حقق في عقد التسعينيات قيم أعلي نسبياً مما كانت عليه في عقد الثمانينيات، هذا مع استثناء بعض السنوات، بينما حقق معدل الإفراط النقدي قيماً سالبة خلال الفترة (2004-2000) الأمر الذي يعكس دخول الاقتصاد الليبي في حالة انكماش اقتصادي، ويعزي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي بمعدل أعلي من معدل زيادة عرض النقود.

أن النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام هذا المعيار لا تختلف كثيراً عن النتائج التي تم الوصول إليها باستخدام المعايير السابقة، وتعكس وجود علاقة طردية ما بين نمو عرض النقود والضغوط التضخمية.

**جدول (2) معيار الإفراط النقدي بالنسبة لعرض النقود**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **MT**  **عرض النقود**  **(1)** | **YT**  **الناتج المحلي الحقيقي**  **(2)** | **كمية النقود المثلى=(Po.Yt)**  **(3)** | **MET**  **حجم الإفراط النقدي(1-3)=4** | **HT%**  **نسبة الإفراط النقدي (4÷2)=5** | **معــــدل الإفـــراط النقــــدي** |
| 1970 | 240.6 | 1288.3 | 240.6 | 0 | 0 | 0 |
| 1971 | 364.5 | 1625.5 | 303.6 | 60.9 | 3.7 | 3.7 |
| 1972 | 413.0 | 1767.1 | 330.0 | 83.0 | 4.7 | 1.0 |
| 1973 | 514.0 | 1964.3 | 366.8 | 147.2 | 7.5 | 2.8 |
| 1974 | 765.0 | 3260.9 | 609.0 | 156.0 | 4.8 | -2.7 |
| 1975 | 867.0 | 2861.9 | 534.4 | 332.6 | 11.6 | 6.8 |
| 1976 | 1139.4 | 3442.7 | 643.0 | 496.4 | 14.4 | 2.8 |
| 1977 | 1443.8 | 3925 | 733.0 | 710.8 | 18.1 | 3.7 |
| 1978 | 1687.8 | 2837.4 | 529.9 | 1157.9 | 40.8 | 22.7 |
| 1979 | 2249.4 | 4539.1 | 847.7 | 1401.7 | 30.9 | 9.9- |
| 1980 | 2898.9 | 5598.8 | 1045.6 | 1853.3 | 33.1 | 2.2 |
| 1981 | 3512.2 | 4199.9 | 784.4 | 2727.8 | 64.9 | 31.8 |
| 1982 | 3232.3 | 3875.2 | 723.7 | 5208.6 | 64.7 | 0.2- |
| 1983 | 2884.4 | 3337.9 | 623.4 | 2261.0 | 67.7 | 3.0 |
| 1984 | 2711.3 | 2721.3 | 508.2 | 2203.1 | 81.0 | 13.3 |
| 1985 | 349..3 | 2508.7 | 468.5 | 3023.7 | 120.5 | 39.5 |
| 1986 | 3041.4 | 2093.3 | 390.9 | 2650.5 | 126.6 | 6.1 |
| 1987 | 3438.6 | 1758.5 | 328.4 | 3110.2 | 176.9 | 50.3 |
| 1988 | 3011.6 | 1773.7 | 331.3 | 2680.3 | 151.0 | 25.9- |
| 1989 | 3682.0 | 2013.3 | 376.0 | 3306.0 | 164.2 | 13.2 |
| 1990 | 4645.4 | 2024.5 | 378.1 | 4267.3 | 210.8 | 46.6 |
| 1991 | 4442.7 | 1973.9 | 368.6 | 4074.1 | 206.4 | 4.4- |
| 1992 | 5168.2 | 1828.4 | 341.5 | 4826.7 | 264.0 | 57.6 |
| 1993 | 5384.9 | 1794.7 | 335.2 | 5049.7 | 281.4 | 17.4 |
| 1994 | 6057.4 | 1776.3 | 331.7 | 5725.7 | 322.3 | 40.9 |
| 1995 | 6372.4 | 1757.9 | 328.3 | 6044.1 | 343.8 | 21.5 |
| 1996 | 6718.0 | 1814.6 | 338.9 | 6379.1 | 351.5 | 7.7 |
| 1997 | 7021.6 | 1840.4 | 343.7 | 6677.9 | 362.9 | 11.4 |
| 1998 | 7187.7 | 1669.8 | 311.8 | 6865.9 | 411.8 | 48.9 |
| 1999 | 7891.1 | 1728.9 | 322.9 | 7568.2 | 437.7 | 25.9 |
| 2000 | 7769.2 | 2248.6 | 419.9 | 7349.3 | 326.8 | -110.9 |
| 2001 | 8271.3 | 2580.4 | 481.9 | 7789.4 | 301.9 | -24.9 |
| 2002 | 8894.4 | 3799.4 | 709.6 | 8184.8 | 215.4 | -86.5 |
| 2003 | 9029.2 | 4701.2 | 878.0 | 8151.2 | 173.4 | -42.0 |
| 2004 | 10536.6 | 6422.4 | 1199.4 | 9337.2 | 145.4 | -28.0 |
| 2005 | 14028.1 | 10086.1 | 1883.7 | 12144.4 | 12.4 | 25- |
| 2006 | 16343.0 | 11783.2 | 2200.6 | 14142.4 | 120.0 | 0.4- |
| 2007 | 22837.5 | 13016.9 | 2431.0 | 20406.5 | 156.8 | 36.8 |

**ملاحظــــة: **

**المصـــادر:**

1. العمودان الأول والثاني من الجدول (2-12).
2. بقية الأعمدة من إعداد الباحث.

**يوضح الشكل أعلاه العلاقة الطردية بين معدل الإفراط النقدي ومعدل التضخم**

**3-2 قياس ( تقدير) أثر عرض النقود (كمعبر عن السياسة النقدية) على معدل التضخم (كمعبر عن الاستقرار النقدي):**

سنحاول خلال هذا الجزء من البحث الكشف عن مدى تأثير السياسة النقدية في ليبيا على الاستقرار النقدي، من خلال قياس تأثير معدل النمو في عرض النقود على معدل التضخم.

ويستخدم البحث اختبار التكامل المشترك (The Cointegration Test) لتقدير حجم تأثير النمو في عرض النقود على معدل التضخم، ولكن قبل إجراء القياس، يجب اختبار مدى سكون أو استقرار (Stationary) السلاسل الزمنية للبيانات المستخدمة في القياس، للتأكد من عدم احتمالية زيف البيانات (Unit Root Test)، فالبيانات الاقتصادية غالباً ما تتصف بوجود تغيرات هيكلية ثؤثر على درجة سكون السلاسل الزمنية، لذا يعتبر تحديد درجة السكون أمراً مهماً قبل اختبار علاقات التكامل المشترك والسببية، حيث يتطلب ذلك سكون البيانات وتكاملها من نفس الدرجة، فإذا كان المتغير ساكن فإنه لا يحمل جذور الوحدة وبالتالي فهو متكامل من الدرجة الصفرية، أما إذا كان المتغير غير ساكن عند المستوى بينما يتصف بالسكون عند مستوى الفروق الأولى فإن المتغير يكون متكامل من الدرجة الأولى[[36]](#footnote-36)(1).

ويمكن وصف النموذج بالشكل التالي:

# INFR =F (MSR ، RGDP)

حيث:

INFR معــــــدل التضخم

YMSR معدل النمو في عرض النقود.

RGDP الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

**اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):**

يستخدم اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) في اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية من عدمها وللمزيد عن هذا الاختبار أنظر[[37]](#footnote-37)(2).

وتشير نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إن جميع المتغيرات كانت مستقرة عند المستوى بمعنى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (O) وذلك حسب الجدول رقم (3).

**اختبار التكامل المشترك (Thn Cointegration test):**

الآن بعد أن بين اختبار جذر الوحدة (ADF) أن المتغيرات مستقرة وتتصف بالتكامل من الدرجة (O) يمكن إجراء التكامل المشترك بينها. وأساس طريقة التكامل المشترك تقوم على أن متغيرين أو أكثر غير ساكنين يمكن أن تتكامل تكاملاً مشتركاً (لهما علاقة توازنية في المدى الطويل) إذا كان في إنحدار أحدهما على الآخر كانت البواقي نفسها ساكنة.

**جدول رقم (3) نتائج اختبار جذر الوحدة**

**باستخدام ديكي فولر (ADF)**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **عدد المستوى Level** | | | | **اسم المتغير** |
| **ثابت واتجاه** | | **ثابت بدون اتجاه** | |
| **ADF** | **DF** | **ADF** | **DF** |
| -4.23 | -6.536 | -4.2641 | 6.596 | معدل التضخم |
| القيمة الحرجة عند مستوى 5%  3.054 | | القيمة الحرجة عند مستوى 5%  2.947 | |
| -4.559 | -6.319 | 3.878 | 3.395 | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي |
| القيمة الحرجة عند مستوى 5%  3.54 | | القيمة الحرجة عن مستوى 5%  2.947- | |
| -3.592 | -7.96 | -3.7178 | -7.840 | معدل النمو في عرض النقود |
| القيمة الحرجة عند مستوى 5%  3.54 | | القيمة الحرجة عن مستوى 5%  2.947- | |

وكما أشار Engle & Granger (1987) فإنه حتى وإن لم تكن السلاسل الزمنية منفردة ساكنه، فإن التركيبات الخطية لهما يمكن أن تكون ساكنة وذلك بسبب قوى التوازن تميل إلى الاحتفاظ بهذه السلاسل الزمنية في المدى الطويل وعندما يحدث ذلك، فإن المتغيرات يمكن أن تعتبر متكاملة تكاملاً مشتركاً (Engle & Granger، 1987).

ومن ثم فإن مفردات تصحيح الخطأ تنشأ لكي تأخذ في الحسبان الانحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة المدى الناتجة عن التكامل المشترك.

وتبين النتائج التي أظهرها إختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، مما يدل على وجود توازن في المدى الطويل، أي أنه بالإمكان رفض الفرضية الصفرية التي تًشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية

**جدول رقم (4) نتائج اختبار جو هانسن للتكامل المشترك**

**Maximal egien value test**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| Cviticalvaluc  %90 | Critcal Uaiye %95 | Statistic | Alteynative | Null |
| 19.8600 | 22.040 | 39.19 | V = 1 | V = o |
| 13.8100 | 15.87 | 11.435 | V = 2 | V < =1 |
| 7.53 | 9.600 | 6.117 | V = 3 | V < = 2 |

**Trace Test**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| Cviticalvalue  %90 | Critcal Value %95 | Statistic | elteynative | Null |
| 31.93 | 34.87 | 56.74 | V > = 1 | V = o |
| 7.880 | 20.180 | 17.54 | V > = 2 | V < =1 |
| 7.53 | 9.1600 | 6.117 | V = 3 | V < = 2 |

عند مستوى دلالة إحصائية 5% مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل للمتغيرات الداخلة في النموذج.

**تقدير العلاقة في المدى الطويل:**

بعد إجراء اختبارات جو هانس للتكامل المشترك تبين وجود متجه واحد يبين وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل ثم إجراء عملية التقدير وثم الحصول على النتائج التالية:

**INFR = - .0290 - .529 RGDP + .3241 ( MSR )**

ومن خلال النتائج نلاحظ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والناتج المحلي الحقيقي في المدى الطويل وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية في وجود هذه العلاقة.

كما نلاحظ وجود علاقة طردية بين معدل النمو في عرض النقود **X** ومعدل التضخم وهو كذلك يبين أنه كلما زاد عرض النقود في الاقتصاد أدى ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار للاقتصاد.

**نموذج تصحيح الخطأ (EMC):**

بعد تطبيق نموذج تصحيح الخطأ والتي أظهرت النتائج الواردة في الجدول رقم (5).

**جــــــدول (5)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| T- Ratio | Coeffiicieut | Regressor |
| .51200 | .11550 | Diwfr1 |
| 1.8953 | .52699 | Dirwsp1 |
| -.827 | -.137 | Dircdp1 |
| -2.7314 | -.736 | Ecmi (-1) |



F (3،31) 13.69

ويتضح من نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معلمة تصحيح الخطأ (Ecmi) معنوية وسالبة وتساوي 736.- أي أن (73.6%) من عدم التوازن في المدى الطويل في معدل التضخم يتم تصحيحه في السنة مما يعني أن الانحراف الفعلي لمعدل التضخم عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار (73.6%).

وكذلك يتضح من النتائج أنه من خلال معامل التحديد المعدل**** أن المتغيرات المستقلة تفسر 52% من التغيرات في المتغير التابع، وأن المعادلة بشكل عام مقبولة إحصائياً وفقاً لاختبار F.

1. **الخلاصة والنتائج والتوصيات:**

**(4-1) النتائج:**

تم خلال هذا البحث دراسة وتحليل وقياس تأثير السياسة النقدية على الاستقرار النقدي من خلال دراسة تأثير بعض المتغيرات النقدية على معدل التضخم، وفي سبيل ذلك تم استخدام الأسلوبين التاليين:

1. تحليل العلاقة بين عرض النقود والاستقرار النقدي باستخدام بعض مقاييس ومؤشرات الاستقرار النقدي.
2. قياس (تقدير) تأثير عرض النقود على معدل التضخم باستخدام اختبار التكامل المشترك.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أظهرت مقاييس ومؤشرات الاستقرار النقدي المستخدمة في هذه الدراسة خضوع الاقتصاد الليبي لضغوط تضخمية متزايدة خلال الفترة (1970-1999)، مع ملاحظة أن الضغوط التضخمية كانت أكثر حدة خلال الفترة (1981-1999)، كما أظهرت هذه المقاييس دخول الاقتصاد الليبي حالة من الانكماش في الأسعار استمرت خمس سنوات من عام 2000 إلى عام 2004 ، ثم عادت الضغوط التضخمية مرة أخرى بعد عام 2005.
2. تبين مؤشرات الاستقرار النقدي المستخدمة في الدراسة وجود شواهد استقرائية تعكس الدور الذي لعبته السياسة النقدية في تصعيد الضغوط التضخمية هلال الفترة، حيث أظهرت هذه المقاييس وجود إفراط نقدي (زيادة في عرض النقود مقارنة بالنتائج المحلي الحقيقي) في السنوات التي أرتفع فيها معدل التضخم، كما أظهرت هذه المقاييس وجود تحفظ في السياسة النقدية خلال السنوات التي انخفض فيها معدل التضخم، الأمر الذي يعكس وجود علاقة بين إجراءات السياسة النقدية ومستوى الاستقرار النقدي.
3. تؤكد نتيجة اختبار التكامل المشترك ما توصلت إليه نتائج مقاييس ومؤشرات الاستقرار النقدي بخصوص مساهمة السياسة النقدية في تصعيد الضغوط التضخمية خلال مدة الدراسة باستثناء الفترة (2000-2004)، حيث أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة بين النمو في عرض النقود ومعدل التضخم في المدى الطويل.

**(4-2) التوصيات:**

إن نجاح السلطة النقدية في تحقيق أهدافها الاقتصادية النهائية في الاستقرار والنمو إنما يتوقف على نجاحها في تحديد الحجم المناسب من عرض النقود لحجم النشاط الاقتصادي في كل مرحلة يمر بها الاقتصاد الوطني.

ففي الفترات التي يعاني فيها الاقتصاد الوطني من ضغوط تضخمية يجب على السلطة النقدية أن تعمل من خلال أدواتها النقدية (الكمية والنوعية) على تخفيض الطلب الكلي عن طريق تخفيض عرض النقود (سياسة نقدية إنكماشية)، أما في الفترات التي يعاني فيها الاقتصاد الوطني من ركود اقتصادي عليها أن تعمل من خلال أدواتها النقدية على زيادة الطلب الكلي عن طريق زيادة عرض النقود (سياسة نقدية توسعية).

أي أن المصرف المركزي يجب أن يعمل دائماً على تحقيق ذلك القدر من عرض النقود المناسب لحالة الاقتصاد الوطني في كل مرحلة اقتصادية يمر بها الاقتصاد الوطني، وهذا القدر من عرض النقود يعتبر هدفاً وسيطاً لتحقيق الهدف النهائي وهو الاستقرار والنمو، وسعياً لتحقيق هذا الهدف الوسيط يستخدم المصرف المركزي توليفة من الأدوات النقدية الكمية والنوعية.

وعليه يجب على المصرف المركزي عند وضع سياسته النقدية أن يأخذ في اعتباره النقاط التالية:

1. يجب تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية بعناية، وبحيث لا يحدث تعارض بينها، حيث يصعب مثلاً استهداف التضخم مع تحقيق معدلات عالية للتوظف.
2. تحديد كمية عرض النقود المستهدف الوصول إليها (كهدف وسيط)، واللازمة لتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية.
3. تحديد توليفة متناسقة من الأدوات النقدية التي يجب استخدامها للتأثير في عرض النقود، بحيث يتم صياغتها بما يتناسب مع البيئة الاقتصادية التي يعمل خلالها النظام النقدي، حتى تكون أكثر فاعلية في حقيق أهدافها.
4. يجب على السلطة النقدية مراعاة أن السياسة النقدية ما هي إلا جزء من مجموعة سياسات اقتصادية أخرى، تشكل في مجموعها السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وبالتالي يجب التنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى، وخاصة السياسة المالية والسياسة التجارية.
5. وبصفة عامة يجب على المصرف المركزي أن يعمل على ضبط معدل النمو في عرض النقود بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج القومي الحقيقي.

**قائمة المراجع:**

**أولاً- المراجع العربية:**

1. أليانا كاردورو، أحمد بلال، ترجمة: أسعد حليم وآخرون، **السياسة النقدية وأنظمة سعر الصرف (خيارات أمام الشرق الأوسط)**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية،، القاهرة، 2004.
2. رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر (أسبابها ونتائجها)**، مع برنامج مكافحة الغلاء، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1980.
3. رمزي زكي، الجدل الراهن حول ظاهرة التضخم الركودي، ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التخمية بالبلاد المتخلفة، **بحث مقدم إلى اجتماع مجموعة من خبراء العرب لمناقشة التضخم في العالم العربي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
4. سامي خليل، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، 2002م.
5. سامي خليل، **النظريات والسياسات النقدية والمالية**، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 1998م.
6. سهير أبو العنين، **مؤشرات التضخم في الاقتصاد المصري**، مذكرة خارجية رقم (1585)، معهد التخطيط القومي، 1995.
7. صلاح محمود حسين، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (الاقتصاد والإدارة)**، المجلد (1)، 1988.
8. عبدالفتاح أبو حبيل، التحليل **الاقتصادي الكلي- النظرية والسياسات الاقتصادية**، منشورات جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 1996.
9. علي لطفي، دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري بين دروس الماضي وتحديات المستقبل، **المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرين للاقتصاديين المصريين**"، تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري في الفترة من 5-7 مايو 2005، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2005.
10. لهب عطا عبدالوهاب، السياسة النقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة: واقعها وتطورها، مجلة أفاق اقتصادية، المجلد 20، العدد (80)، الإمارات العربية المتحدة 1999.
11. محمود أبو العيون، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجيهات المستقبلية، **دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي السادس والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالمنامة**، سبتمبر 2002، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
12. محمود عبدالفضيل، **مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي**، مركز دراسات الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت، 1982.
13. نوري يوريون، ممارسة السياسة النقدية في ليبيا / مجلة دراسات في المال والأعمال، كلية المحاسبة، غريان، ربيع 1993.
14. وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية ومالية**- الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت/لبنان، 2000.
15. يسري مهدي السمراني، د. زكريا مطلك الدوري، **الصيرفة المركزية والسياسة النقدية**، أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية، الدار العربية للطباعة والنشر، إيطاليا 1999.

**ثانياً- المراجع الأجنبية:**

1. Anne J. B Ynoe، “Monetary and Fiscal Influences on Economic Activity In African Countries”،**African review of money Finance andBanking Suppiementary Issue Ofsavings and DevelopmentFin Africa**، No 1/2.1994.
2. Basil A. Dalamagas، “Comparaison of the Stabilization Effects of Fiscal and Monetary Policy Instruments In Five European Countries”،**Indian Economic Journal**، (Vol.37 No 1 sep 1989).
3. F.M. Mwega and Tony killck، “Monetary Policy In Keny، 1967-1988”، Eastern Africa Economic Review، (vol. 6، No 2، 1990).
4. Goodhart، Charles، “The Conduct of Monetary Policy”، Time **Economic Journal**، June 1989.
5. Harvey Cutler، “The Accumulated Effects of Monetary Policy”،**Journal of Macro economics** (vol. 12، No 4، Fall 1990).
6. M. Friedman “ **the Role of Monetary policy** ” American Review (58)، march 1986.

1. \*عضو هيئة التدريس - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي . [↑](#footnote-ref-1)
2. \*\*عضو هيئة التدريس - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي . [↑](#footnote-ref-2)
3. للمزيد حول هذا الموضوع يمكن مراجعة عبدالمطلب عبدالحميد ، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة 2003 ، ص14-16 . [↑](#footnote-ref-3)
4. المرجع السابق ، ص90 . [↑](#footnote-ref-4)
5. (2)د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص 37. [↑](#footnote-ref-5)
6. (1) د. عبد الفتاح بو حبيل، مرجع سابق، ص [↑](#footnote-ref-6)
7. (2) للمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

   مصطفي رشدى شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1982، ص .484 [↑](#footnote-ref-7)
8. (3) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

   د. رمزى زكى، المرجع السابق، ص 46 .

   د. نبيل الروبى، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، 1973 ص 52. [↑](#footnote-ref-8)
9. (1). Melberg Hans O. " Inflation: An Overview Of Theories and Solutions، 1992.، http: // [www.geocities.com/hmelberg/](http://www.geocities.com/hmelberg/) papers/ 921201.htm [↑](#footnote-ref-9)
10. (2)براين هيلر، ترجمة د. فتحى أبو سدرة، د. عبد الفتاح بوحبيل، ص 144. [↑](#footnote-ref-10)
11. (1)براين هيلر، المرجع السابق، ص 154. [↑](#footnote-ref-11)
12. (2) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 1513-1510. [↑](#footnote-ref-12)
13. (3) للمزيد حول الجدل الفكرى حول التضخم وأسبابه يمكن الرجوع إلى:

    - Thomas M. Humphrey “ Some Current controversies In The theory of Inflation ” In T. M. Humphrey“ Essays on Inflation ” Virginia : fedral Reserve Bank of Richmond ، 1986 ، p.p 26-37. [↑](#footnote-ref-13)
14. (4) براين هيلر، المرجع السابق، ص 147-146. [↑](#footnote-ref-14)
15. (1) للمزيد حول منحني فيليبس يمكن الرجوع إلى:

    براين هيلر المرجع السابق، ص 152-149.

    كروين، ترجمة محمد عزيز، التضخم، مرجع سابق 65-49. [↑](#footnote-ref-15)
16. (1)د. عبد الرحمن أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 241. [↑](#footnote-ref-16)
17. (2) Melberg Hans O. Op. cit.، p3. [↑](#footnote-ref-17)
18. (3) د.عبد الفتاح بوحبيل، التحليل الاقتصادي الكلي – النظرية والسياسات الاقتصادية – منشورات جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 1996، ص 553، نقلاً عن:

    - M. Friedman “ the Role of Monetary policy ” American Review (58)، march 1986. p.p. 1-17. [↑](#footnote-ref-18)
19. (4)د. عبد الفتاح أبو جبيل، المرجع السابق، ص 5، 3. [↑](#footnote-ref-19)
20. (5) د. سامي خليل، المرجع السابق، ص 640. [↑](#footnote-ref-20)
21. (1) مايكل أيدجمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسات، دار المريخ، الرياض 1999، ص 342. [↑](#footnote-ref-21)
22. (2)من أنصار هذا التيار الفكري (أرثر لافر، وبول كريج، وبرتس، ونورمان تيور، وكريستول، وأنسكي.........وغيرهم). [↑](#footnote-ref-22)
23. (3)للمزيد يمكن الرحوع إلى:

    د. عبد الفتاح بوحبيل، المرجع السابق، ص 484-483. [↑](#footnote-ref-23)
24. (1)عباس الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 46-47. [↑](#footnote-ref-24)
25. (1) Tan. Eu chye ، M. Semudram ،" The Monetarist versus Neo – Keynesian controversy over Inflation : The Malaysian EViolence " Indian Economic Journal ، (vol 36. No. 1 July / September ، 1988) ، PP 49 – 52 [↑](#footnote-ref-25)
26. (2) Dhaneshwar Ghura ، “ Effects of Macroeconomic Policies On Income ، In flation ، and out put Growth In sub – Saharan Africa ".، Journal of policy modeling ، (vol 17، No. 4 ، August 1995)، pp.367-383 [↑](#footnote-ref-26)
27. (1) عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 184. [↑](#footnote-ref-27)
28. (2) نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1973، ص 221. [↑](#footnote-ref-28)
29. (3) مصطفي رشدى شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 246. [↑](#footnote-ref-29)
30. (1) سهير محمود معتوق، النظرية النقدية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولي، 1989، ص 186. [↑](#footnote-ref-30)
31. (1) د. صلاح محمود حسين، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز " الاقتصاد والإدارة "، المجلد(1)، 1988، ص 145. [↑](#footnote-ref-31)
32. (2) هدى محمد صبحي مصطفي، أثر السياسات النقدية الائتمانية على الاستقرار والنمو، مجلة معهد التخطيط القومي ( مذكرة خارجية رقم (1503 ) ص 40 . [↑](#footnote-ref-32)
33. (1) للمزيد حول هذا المقياس يمكن الرجوع إلى:

    هدي محمد صبحي، المرجع السابق، ص 41-40.

    مصطفي النشرتي، السياسات النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة 2003، ص 122-120. [↑](#footnote-ref-33)
34. (1) سهير أبو العنين، مؤشرات التضخم في الاقتصاد المصري، مذكرة خارجية رقم (1585)، معهد التخطيط القومي، 1995. [↑](#footnote-ref-34)
35. (1) للمزيد حول هذا المقياس يمكن الرجوع إلى:

    سهير أبو العنين، المرجع السابق.

    مصطفي النشرتي، المرجع السابق، ص 124. [↑](#footnote-ref-35)
36. (1)سهام يوسف علي (2013)، "محددات الاستثمار الخاص في ليبيا"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي للاستثمار والخصخصة - تحديات الواقع وآمال التنمية، طرابلس. [↑](#footnote-ref-36)
37. (2) Dickey، D.A. and W.A. Fuller (1981)، « Likelihood Ratio Statistics For Autoregessive Time Series With Unit Root »، Econometrica، 49، 1057-1072. [↑](#footnote-ref-37)